

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

النمو الاقتصادي

لا يزال الاقتصاد اليمني يواجه جملة من التحديات التي زاد من وطأتها وباء كوفيد-19 بما شكل ضغوطات على مقومات النشاط الاقتصادي في القطاعين النفطي وغير النفطي في ظل توقف الإنتاج النفطي وتأثر الأنشطة غير النفطية بظروف الإغلاق التي أثرت على عمل المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي يعمل بها 75 في المائة من السكان. رغم ذلك، شهد عام 2020 عدد من التطورات الإيجابية على صعيد تخفيف عبء المديونية على الاقتصاد اليمني في ظل مبادرة وقف مدفوعات الدين التي تم إقرارها في إطار الرئاسة السعودية لمجموعة العشرين في عام 2020. تم في إطار هذه المبادرة وقف مدفوعات خدمة الديون حتى منتصف عام 2021 (بالتالي تأجيل حوالي 417 مليون دولار من التزامات الديون المستحقة على اليمن). إضافة إلى موافقة أعضاء نادي باريس الاثني عشر (بما في ذلك فرنسا وإيطاليا واليابان، وهم دائنون رئيسيون) على المشاركة في إعادة هيكلة ديون اليمن، التي بلغت 1.6 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2019.

كما سيستفيد اليمن من قرار صندوق النقد الدولي بتمديد برنامج تخفيف الديون حتى أبريل 2021 من خلال المنح المقدمة من "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" (CCRT) ¹ لتغطية كل من أصل الدين ومدفوعات الفائدة حيث يجوز للبلدان المؤهلة ذات الدخل المنخفض التي تضار من كوارث صحية، الحصول مقدماً على منح لشريحة مبدئية تغطي الدين المؤهل الذي يحل أجل استحقاقه للصندوق في غضون فترة لا تتجاوز 6 أشهر، فيما قد تتم الموافقة كذلك على شرائح إضافية لفترة تصل إلى عامين من تاريخ القرار المبدئي.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

من المتوقع خلال عامي 2021 و2022 أن يظل المستوى العام للأسعار عند مستويات مرتفعة، وذلك في ضوء تأثير حجم المعروض من السلع والخدمات بسبب تواصل الظروف الداخلية التي تشهدها البلاد.

التطورات النقدية والمصرفية

تواجه السياسة النقدية تحديات كبيرة نظراً لتطورات الأوضاع الداخلية، ما يفرض ضغوطات على السياسة النقدية. من شأن استمرار الاختلالات الداخلية والخارجية أن تؤدي إلى استمرار الضغوطات التي تؤدي إلى تراجع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وتغذية الضغوط التضخمية خاصة في ظل فقدان المتحصلات من النقد الأجنبي بسبب توقف إنتاج النفط.

التطورات المالية

تواجه إدارة السياسة المالية تحديات كبيرة في ظل الأوضاع الداخلية التي تمر بها البلاد التي أدت إلى توقف الانتاج النفطي المساهم الأساسي في توليد الإيرادات العامة، كما تراجعت الإيرادات غير النفطية على ضوء التأثير الملموس لأنشطة القطاع الخاص إضافة إلى تراجع حجم المساعدات الرسمية.

¹ بحسب صندوق النقد الدولي، يسمح "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" (CCRT) لصندوق النقد الدولي بأن يقدم منحاً لتخفيف أعباء ديون البلدان الأفقر والأكثر هشاشة التي تصيبها كوارث طبيعية حادة أو كوارث تتعلق بالصحة العامة. يؤدي تخفيف مدفوعات خدمة الدين إلى تحرير موارد إضافية يمكن من خلالها تلبية الاحتياجات الاستثنائية لتمويل ميزان المدفوعات بسبب الكارثة، وتمويل الجهود التي بُذلت لاحتوائها والتعافي منها. وقد أنشئ هذا الصندوق الاستئماني في فبراير 2015 أثناء تفشي فيروس إيبولا وتم تعديله في مارس 2020 لمواجهة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتشكل المنح المقدمة منه عنصراً مكملاً لتمويل المانحين وقرض صندوق النقد الدولي التي يقدمها بشروط ميسرة من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

تقارير آفاق قطرية: اليمن

من المتوقع استمرار عجز الموازنة إلى الناتج عند مستويات مرتفعة تدور حول 7 في المائة خلال أفق التوقع. سوف يتم تمويل العجز بشكل رئيس من خلال المساعدات الخارجية، خاصة من الإصدار النقدي ومن خلال المساعدات الإقليمية، إضافة إلى الاتجاه إلى إصدار أدوات الدين المحلي والاقتراض الخارجي.